المؤتمر العلمي الدولي

عولمة الإدارة في عصر المعرفة

(15-17 ديسمبر 2012)

جامعة الجنان

طرابلس- لبنان

عنوان البحث

دور التنمية البشرية و القيم الاجتماعية في دعم انتقال الادارة العربية الى الحداثة ضمن أجواء العولمة

إعداد

الأستاذ الدكتور:أحمد حلواني

2012م / 1433 هـ

لا نستطيع القول بان الإدارة العربية تشكل مدرسة واحدة من حيث مرجعيتها وطرق وأساليب عملها،بالرغم من أنها تعتمد في تكوين المجتمع المستهدف والعاملين في الجهاز الإداري على القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع العربي من حيث الصدق والوفاء والالتزام بالوعود والمساعدة الاجتماعية ،مع اختلاف في مستوى التطبيق وفق اختلاف الأنظمة المطبقة ،ووفق أصولها المستمدة من أنظمة الدول الغربية المستعمرة سابقا او المؤثرة من انكليزية او فرنسية او ايطالية او اسبانية وفق الحال.

ومع بداية عهود الاستقلال وتطور الانظمة الادارية العالمية وازدياد الارتباط بالنظام العالمي وضرورته في الميادين المختلفة تجاريا وماليا ولاسيما في الميدان المصرفي باتت اهمية التطوير كبيرة لتأمين اكبر قدر من التعامل مع المؤسسات العالمية ضمانا للمشاركة المصلحية بمافيه الحصول على المعونات الفنية والمساعدات اضافة الى مواجهة الاشكالات التي ادخلتها اجواء انهيار الكثير من القيم الاجتماعية التي اشرنا الى بعضها بداية،نتيجة تدني المستوى المعاشي وتفشي امراض اجتماعية جديدة جاءت في غالبيتها من الاجواء العالمية دون نسيان الطبيعة الانسانية القابلة للتحول السلبي في قبول الفساد في كثير من الاحيان وبشكل خاص في حالات الضعف المتمثلة في الجشع والأنانية والمحاباة والبعد عن الشفافية والمصداقية.
واذا كانت البيروقراطية قد اعتمدت بالاساس كشكل من اشكال التنظيم والحماية ومنع حدوث المخالفات ، فقد أصبحت مع تدني اعتماد القيم الاجتماعية الايجابية ،أداة من أدوات الابتزاز المتعدد المراحل والأساليب ،يستفيد منها جميع أصحاب المراتب الوظيفية المسؤولة صغيرة كانت او كبيرة ؟
وزاد من اجواء الفساد وقبولة طبيعة الانظمة الحاكمة ذات الصفة الشمولية والديكتاتورية التي اعتمدت اسلوب توزيع المناصب والمسؤوليات على الاتباع بغض النظر عن الكفاءة والتراتبية الوظيفية ،وبغض النظر عما يرتكبه من فساد وابتزاز ويحققه من منافع شخصية مطبقا شعار – كل ديك على مزبلته صياح –معتبرا المؤسسة مزبلة والمسؤول عنها الديك .الامر الذي اوجد حالة من الفوضى العامة اذ جعل العاملين مهما صغرت مرتبتهم الوظيفية يشعرون بحقهم بممارسة الابتزاز على المراجعين طالما ان الرأس –الديك– يفعل ذلك خاصة امام ازدياد الحاجة المعيشية وتفشي الغلاءوتخلى المجتمع عن قيمه الاجتماعية،–وسنعود للحديث عن أشكال الفساد–.
الأمر الذي جعل المنظمات الدولية المتخصصة تصنف غالبية الأقطار العربية –الغنية منها والفقيرة –ضمن البلدان النامية تهذيبا والمتخلفة واقعا. بحكم امتلاكها لمظاهر التخلف والتي يأتي في عداد تفاصيلها ضعف الإدارة وفسادها وتفشي المحسوبية والرشوة [1 ،ص50] .وفي هذا المجال فقد كثرت الدعوات إلى أعمال برامج التطوير الشامل للخلاص من مظاهر التخلف ،والإكثار من نشر برامج الوعي العام وبرامج التأهيل والتدريب، إلى جانب تحسين نوعية التعليم التخصصي والعام وتنويعه بالاشتراك مع مؤسسات التنمية الدولية

وإجراء اتفاقات تعاون ثنائي مع جهات دولية ذات سمعة جيدة في التخصصات المطلوبة ،وهو ما ندخله في ميدان التنمية البشرية والتي تقع الإدارة في موقع هام منه.

التنمية البشرية الشاملة تتكامل مع مفهوم التنمية المستدامة [1 ،ص52] والتي تعني التأثير الايجابي للمحيط الاجتماعي في المحيط الحيوي ، والمقصود هنا بالمحيط الاجتماعي هو مجموعة العقائد والعادات والتشريعات التي تحدد تعاطي الفرد مع حاجياته من سلع وخدمات وطريقة تعاطيه او تعامله مع الإدارات وأنظمتها.
أما المحيط الحيوي فيتألف من ثلاثة عناصر أساسية هي الأرض والماء والهواء .
ويتطلب مراعاة:

1 +الاستهلاك الرشيد للبيئة
2 +الاستهلاك الرشيد للمواردالنباتية والحيوانية
3 +إيجاد طرق آمنة للتخلص من النفايات والملوثات

اهمية القيم والاعتبارات النفسية والاجتماعية في التنمية العامة والتطوير الاداري كجزء من العملية التنموية

اود اولا ان أؤكد على مسألة هامة في موضوع التنمية وهو : الاهتمام في توفير المناخ السياسي والاجتماعي والثقافي الملائم لتيسير العملية التنموية وعدم الاكتفاء ببناء المعامل واستيراد لوازم التشغيل فقط ،معتبرين ذلك بنية تحتية أساسية، لان التنمية عملية متكاملة ماديا ومعنويا واقتصاديا واجتماعيا وتربويا وتأهيليا وتعليميا.
ان خطط التنمية الاقتصادية تواجه الكثير من المصاعب في بلدانا ،والسبب يعود في غالبيته الى عدم تكامل التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية ، واستمرار تخلف التنمية الإدارية بجمودها وعدم قدرتها على المواكبة.

ان الاهتمام بالجانب الاجتماعي والتربية التنموية التي تستدعي تنمية المواطن في تطوير وسائل التربية وتنويع مجالات التعليم واختصاصاته ،والمواقف والاتجاهات نحوها بحيث يجعلهامتلازمة مع التنمية الاقتصادية من جهة ومنسجمة مع النظرة القيمية والاجتماعية من جهة أخرى، هو أمر على غاية الأهمية .
لأن القيم الاجتماعية التي تحددها الصفات المرغوب فيها من المجتمع و ثقافته مثل التسامح و الوفاء و التعاون و الحق و الحلال و الحرام هي الأدوات الاجتماعية للحفاظ على النظام الاجتماعي و استقرار المجتمع و سلامة أنظمته.

الفساد

يعد الفساد من اهم العومل التي تواجه العملية التنموية فاثاره تميل الى ان تكون اخطر واعم من كل ما عداها من إشكالات ، وإذا كان الكثير من الباحثين يشددون على الجانب الاقتصادي كأبرز أسباب الفساد، إلا أن هذا التشديد لم يستطع ان يخفف من الاسباب المؤثرة الاحرى السياسية منها والاجتماعية والتي لايمكن اعتبارها اقل من العوامل الاقتصادية .

في تعريف الفساد

لاشك أن تعريفا جامعا لظاهرة الفساد تعد مهمة غير يسيرة بسبب الطبيعة المعقدة لهذه الظاهرة على حد تعبير د. كمال الوصال في دراسته عن الفساد وآثاره الاقتصادية بحيث يورد تعاريف متعددة لباحثين من اصول متباينة مبتدئا بـ ارسطو.

وبالرغم من الجهد الكبير الذي بذله د.الوصال في عرض التعاريف الكثيرة الا ان تعريفا لباحث عربي لايوجد كما انه لا يعرض في دراسته الأكاديمية لوجهة نظر عربية في موضوع الفساد واسباب انتشاره عربيا الا من خلال اعتباره للدول العربية من جملة الدول المتخلفة –ويعود ذلك من وجهة نظري إلى اعتماده على المراجع الأجنبية فقط وهو أمر يعيدنا إلى مشكلة أخرى في ضعف البحث العلمي العربي وافتقاره إلى المؤسسات الراعية والداعمة ، مقابل دعم لا محدود لكل وسائل المديح والنفاق والاستيراد مع عمولاته الراشية–

.

وجل التعريفات الواردة في البحث المذكور تتركز معظمها على نموه في مجالات التعامل بين مؤسسات الدولة والادارات الحكومية والقطاع العام من جهة وافراد المجتمع الطبيعيين والمعنويين من جهة اخرى اي بين فاسدين ومفسدين .

اما اشكال الفساد فيمكن تعدادها بالرشوة والمحسوبية والابتزاز والاختلاس والاحتيال وجميع اشكالها تقع في مستوى المهمة المسندة لمن يتورط بها.

اسباب الفساد

ان تدني كفاءة الجهاز الاداري وتعقد الانظمة وتفسيراتها والتمسك البيروقراطي والروتيني بسبب تدني مستوى النزاهة لدى العاملين رؤساء كانوا او عاملين عاديين وتدني تبني القيم المجتمعية لدى المجتمع المحيط ، وغياب الديمقراطية وقمع الحرية الإعلامية وطمس الشفافية لاعتبارات أمنية كل ذلك ساعد على على نمو الفساد وتغلغله في جميع نواحي الحياة الإدارية ومؤسساتها

ومن هنا لابد من التأكيد على أن مكافحة الفساد تتطلب فهما واعيا لإبعاد ظاهرته وعواملها عن طريق خطة متكاملة تأخذ في اعتبارها الجوانب الاجتماعية والسياسية للمجتمع المستهدف والمحيط إلى جانب الجانب الاقتصادي[2 ،ص379] .

بحيث يكون ذلك أساسا للمعرفة الواقعية لصورة المجتمع والحقاء الاقتصادية والاجتماعية القائمة فيه بوضوح دقيق وان تكون الغايات المخططة متلائمة مع مستلزماتالوضع القائم نتيجة دراسة علمية متكاملة تضع تنمية الوى العاملة وتوسيع وتنويع القدرات الانتاجية الامر الذي يؤدي الى زيادة وتحسين انتاجية العمل الاجتماعي ايضا .
مع اهمية ان تكون الخطة ذات اجل طويل وهو مايتطلب ترشيد التسيير الاداري للمؤسسات والاهتمام بالنشاط الاجتماعي الانتاجي بشكل يجعله محركا لبقية النشاطات الأخرى[2]

إن تحسين إنتاجية العمل الاجتماعي بشكل دائم عن طريق التعامل الايجابي مع قيم المجتمع المستهدف يتطلب
تلازمه مع مراحل التخطيط الأولى بحيث يرتقي مع تطور القوى المنتجة ونضوج التجربة الذاتية واستيعابها قبولا رضائيا وصولا الى التخطيط المتقدم اقتصاديا واجتماعيا لصالح المجتمع كله بشرائحه المتنوعة
وفي هذا المجال لابد من توفر بيانات إحصائية دقيقة مع تحليل علمي تمكن من دراسات مستقبلية شاملة كما ونوعا للحاجات الأساسية[4 ،ص13] .

ونقطة هامة أخرى فالتخطيط المطلوب يتطلب وجود جهة مركزية تمتلك صلاحية القرار المركزي مع مشاركة واسعة من جميع القطاعات ذات العلاقة بما فيه المنظمات الشعبية والمهنية والاجتماعية وهو مايسمى في غالبية الدول العربية – هئية تخطيط الدولة –على ان لايشكل ذلك اهمالا لصلاحيات الادارات المحلية التي تراعي طبيعة المجتمع المحلي من حيث عاداته وقيمه ومستلزماته المستمدة من بيئته .اضافة الى عدم اهمال التأهيل والتدريب المستمر وورشات العمل والاجتماعات التي تناقش الحالات الخاصة والملاحظات ومسيرة العمل ودون اهما ل اهمية العمل الاعلامي المواكب لمسيرة ونشاطات المؤسسة والادارة وفق الخطة شريطة منح الاعلام كامل الحرية في إطار الشفافية والمصداقية.
وهذه نقطة هامة ايضا وهي ادخال مفهوم اهمية حرية الاعلام ومصداقيته الشفافة ضمن القيم الاجتماعية والمسؤولية القانونية

وللحديث الإعلامي توسع خاص، لما لأهمية ذلك في المراقبة العامة والحرص على عدم الوقوع في الخطأ – والفرق بينه وبين النشاط الإعلاني حديث مطول آخر.

عرض للتجربة العربية في الاستعانة بالادارات الغربية للفنادق من فئة خمس نجوم او اربع (شيراتون، ميريديان، فور سيزن والادارة الكويتية (سفير) ،وغيرها)

1. شروط الإدارة وفق عقودها مع وزارة السياحة السورية[5] .
2. عيوبها على الاقتصاد الوطني.
3. إمكانية تلافيها.
4. المفهوم الواقعي لأهمية السياحة في البلاد العربية بما لا يتعارض مع مصلحة الاقتصاد الوطني ولا يتعارض مع القيم العربية.
5. عرض لبعض التجارب الشخصية بحكم المسؤولية عن مرحلة التأسيس في سورية .
6. نتائج و مقترحات تتضمن وضع أسس لإدارة عربية حديثة تتعاون مع الإدارات الفندقية والسياحية العالمية دون الوقوع في شرك شروطها .

الخلاصة

1. الإصلاح السياسي.
2. الإصلاح الاقتصادي.
3. الإصلاح الإداري.
4. الإصلاح التشريعي المُستَتبع للإصلاح السياسي والمستند إلى فصل السلطات واستقلالية القضاء وسلامة نزاهته
5. مشاركة جميع شرائح المجتمع ومنظماته النقابية والاجتماعية في وضع الخطة الشاملة وعرضها للمناقشة العامة والمفتوحة قبل تطبيقها.

المراجع

[1] د. علي القاسمي – الجامعة والتنمية –المعرفة للجميع –العدد 27 –عام 2002– الرباط

[2] د. كمال الوصال –الفساد دراسة في الاسباب والاثار الاقتصادية– 38 –عالم الفكر–عدد 2– مجلد – عام 2009– الكويت

[3] محيي الدين الأزهري – الإدارة و دور المديرين – دار الفكر العربي –عام 1993– القاهرة

[4] د.مجيد مسعود – التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي – عالم المعرفة – العدد 73 – عام 1984– الكويت

[5] عقود إدارة الفنادق الأجنبية في سوريا